

Distr.: General
6 December 2012
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية،
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مركز البحوث الاجتماعية والتدريب والدراسات المتعلقة بالمرأة، وشبكة
فنزويلا لمنظمات التنمية الاجتماعية، وهما منظماتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160113 150113 12-63187X (A)



بيان

إننا في فنزويلا نشهد تدهورا سريعا في التعايش بين المواطنين، وانتشارا جامحا للعنف الاجتماعي الذي يندرج فيه العنف ضد النساء.

إننا بحاجة إلى تغيير السياسة السائدة القائمة على الاستبعاد والمركزية إلى سياسة للإدماج واللامركزية تشترك فيها جميع الهيئات المهمة بالأمر وذات الصلة: من حكومية، وغير حكومية، وأكاديمية، لوضع وتقييم ومتابعة القوانين والخطط والبرامج المطلوبة، بحيث لا تكون حقوق الإنسان للمرأة المكرسة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية لعام ١٩٩٩ مجرد حبر على ورق، بل تكون واقعا ملموسا يمكن التحقق منه ويتجاوز بكثير المناورات الدعائية والإنشائية.

ومما يجدر بالذكر الإشارة إلى وجوب حل لجنة المجلسين السابقة المعنية بالمرأة والتابعة للكونغرس الوطني السابق، وهذا ما يؤدي إلى فراغ في الجمعية الوطنية يؤثر على وضع وتنفيذ السياسات العامة للمساواة وعدم التمييز المتضمنة في الدستور الوطني.

ومن المهام العاجلة: إصلاح القانون الجنائي والقانون المدني ليتوافقا مع الدستور؛ وإصلاح قانون الضمان الاجتماعي بحيث يتضمن مزايا الضمان الاجتماعي لجميع ربات البيوت، وإن كان ينص على ذلك القانون الأساسي للعمل والعمال والعاملات؛ وإدراج التكافؤ في قانون الانتخاب والمشاركة السياسية وقانون الأحزاب السياسية؛ ورصد ومتابعة القانون الأساسي بشأن حق المرأة في حياة خالية من العنف، وهذا يعدّ تقدما في هذا الصدد. وأهم عيوب هذا القانون لا توجد في مضمونه، بل في تطبيقه غير السليم لدى من ينبهون إلى مشاكل محاكمة الجناة ومعاقبتهم، بسبب تفسير القضاة والقاضيات غير السليم للقانون، وانعدام التدريب وما يترتب عليه من التقييم المنتظم للموظفين والموظفات المضطربين إلى تطبيقه يوما بيوم.

وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل في فنزويلا، الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومقره في جنيف، فيما بين ٧ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان المرصد الفنزويلي لحقوق الإنسان للمرأة حاضرا ويضطلع بأنشطة تتعلق بالتأثير بين الدول التي تجري التقييم، من خلال تقديم تقرير يتضمن المطالب.

ومن بين ١٤٨ توصية وضعها الفريق العامل لتحسين حالة حقوق الإنسان في فنزويلا، تتعلق ٤٣ منها بمسائل ذات صلة بحقوق الإنسان للمرأة. وكانت مسألة العنف الجنساني الذي يدخل فيه العنف العائلي من أكثر المسائل طرحا، مصحوبة بـ ١٢ توصية

تستهدف: تشديد مكافحة الجريمة والعنف؛ وكفالة الاستقلال الذاتي للسلطة القضائية؛ وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للمرأة لأفراد الشرطة والقضاة والمدعين العامين والمحامين؛ وتقديم المساعدة القانونية والحماية للضحايا والتحقيق مع الفاعلين ومحاکمتهم ومعاقبتهم؛ ومنع الاتجار بالنساء ومعالجته؛ وكفالة حقوق المحرومين من الحرية.

ومن أجل ذلك ننتبه إلى أن من التوصيات التي رفضتها الدولة الفنزويلية تلك التي تطالبها باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على العنف ضد النساء، ومحاکمة الجناة ومعاقبتهم، وكذلك القضاء على المواقف النمطية ونماذج السلوكيات الأبوية التي تنتقص من حقوق الإنسان للمرأة. ويمكن القول إن ما ينص عليه القانون الأساسي بشأن حق المرأة في حياة خالية من العنف يكفل هذا الحق، ولكن الممارسات القضائية والإفلات من العقاب تظهر العكس.

إن النساء المنتظمات في جماعات في فنزويلا يكررن تطلعن إلى أن تقوم الهيئات العامة الفنزويلية المسؤولة عن سياسات المساواة وعدم التمييز بالتطبيق التام للاتفاقية والدستور، وأن تزيد من فعالية مؤسساتها، وتفتح على الحوار الديمقراطي التعددي الداعم لحقوق الإنسان لجميع الفتيات والنساء الفنزويليات، وأن يلتزم من يتطلعون من الرجال والنساء إلى دخول السلطات الوطنية والإقليمية والبلدية الجديدة بالانتخاب لنساء وفتيات فنزويلا بالعمل المؤكد على ضمان حقهن في المساواة وعدم التمييز وفي حياة خالية من العنف.

ونورد فيما يلي المهام العاجلة التي ينيطها القانون بهذه السلطات:

- العمل على وجه الاستعجال على وضع وتنفيذ خطة وطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين تنطوي على منع العنف ضد النساء والاهتمام به
- إصلاح القانون الأساسي بشأن حق المرأة في حياة خالية من العنف، استنادا إلى تقييم لتطبيق القانون واحترامه ولنتائجه تشترك فيه جميع المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بالمسار المؤسسي الذي نص عليه القانون
- وضع واعتماد لائحة القانون الأساسي بشأن حق المرأة في حياة خالية من العنف، عملا على توحيد إجراءات معالجة وإدارة الحالات
- رصد ميزانية كافية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، التي تدعم النساء من ضحايا العنف

- كفالة وصول النساء إلى العدالة وحقهن في الحياة دون عنف، بإنشاء ما يكفي من مكاتب الادعاء العام المتخصصة في مسألة العنف، ومحاكم مختصة بالعنف ضد النساء، ومراكز لوقاية ورعاية النساء ضحايا العنف، ومآوٍ
- تصميم وتنفيذ خطط وبرامج للتدريب المستمر لموظفي وموظفات الرعاية النفسية وإقامة العدل والتنقيف، من أجل القضاء على العنف ضد النساء، بالتعاون مع المرصد الفنزويلي لحقوق الإنسان للمرأة وغيره من المنظمات غير الحكومية ذات الشرعية في هذه المسألة. وهذه المنظمات بمثابة صوت للنساء المستقلات المنظمات، سواء في المجال الوطني والإقليمي وعلى صعيد البلديات والأبرشيات. ويتعين أيضا أن تقوم هذه المنظمات بالمتابعة والرصد والتقييم
- ضمان ميزانية كافية لخطط وبرامج التدريب المستمر للعاملين في نظام إقامة العدل (وبخاصة المدعون العامون والقضاة والقاضيات المختصون بالعنف ضد النساء) فيما يتعلق بالإطار القانوني ذي الصلة (الوطني والدولي)، والمنظور الجنساني، والعناصر النفسية والاجتماعية للمشكلة فيما يتعلق بالعنف الممارس ضد نساتنا
- الدعوة بشكل موسع وفي الوقت المطلوب لعقد اجتماع للمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأكاديمية لوضع خطط وبرامج مشتركة للقضاء على العنف ضد النساء
- إعادة النظر في السياسات الاجتماعية، وبخاصة ما يتصل منها بالعنف ضد النساء، من أجل العمل على تعميم المنظور الجنساني، حتى يتاح لجميع المستويات رصد موارد للتطرق إلى المشكلة، ورفع نتائج هذه التحليلات إلى السلطات المختصة وضمان الاطلاع على هذه المعلومات
- تحقيق لامركزية الموارد لوضع سياسات إقليمية تتيح لمعاهد المرأة أو هيئات الرعاية في كل ولاية تلبية الاحتياجات العامة والخاصة لسكانها في هذه المسألة، عملا على كفالة حق النساء والفتيات الفنزويليات في حياة خالية من العنف، على النحو المنصوص عليه في القانون الأساسي بشأن حق المرأة في حياة خالية من العنف

- مراعاة الأشكال الجديدة للعنف في الحضر الناجمة عن العنف الاجتماعي المتزايد، الذي يستهدف بصفة خاصة النساء والضحايا الأخريات المتألمات بسبب العشرات من الشباب الذين يلقون حتفهم في عطلات نهاية الأسبوع على الصعيد الوطني
- وضع نظام للمعلومات ذي مصداقية يسجل بيانات عن حالة النساء في فنزويلا مصنفة حسب الجنس ويكون محل متابعة
- إدراج مساءلة الهيئات العامة الفنزويلية المسؤولة عن سياسات المساواة وعدم التمييز ضد النساء بشكل شفاف وعلني، ورصد موارد مؤسسية للمنظمات غير الحكومية المنوط بها تقديم الخدمات وممارسة الرقابة العامة
- تضمين سياسات المنع رؤية جنسانية تتوخى تغيير الأنماط الجنسية للنساء والفتيات والرجال والفتيان، وإدراج المساواة بين الجنسين في الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي. وهذا يتضمن التعامل العلاجي مع الضحايا والجناة، وكذلك تغيير الأنماط في أجيال المستقبل